

مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة
والتضامن مع الثورة الجزائرية

دمقلاتي عبد الله

جامعة أدرار

لقد مثل مؤتمر طنجة المنعقد في أبريل 1958 حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية، ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي، وقد أقرت خلاله الأحزاب المغربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغربية، فما الذي تغير، وجعل الأحزاب المغربية تفكر في ربط مصيرها في موقف موحد وهل كان التصميم حازما نحو إشادة وحدة حقيقية، ولماذا فشل الحكوميون في تنفيذ ما تعاهدت عليه الأحزاب السياسية وما وقع المشروع وإخفاقه على الثورة الجزائرية وعلى العلاقات المغربية؟

أولا - ظروف ودوافع عقد المؤتمر

يحس المغاربة في مواجهة الأخطار الكبرى بوحدة المصير والتضامن المشترك، وهذا الحكم صدقته الأحداث والمواقف في العصر الحديث، إذ تساندت الحركات الوطنية وتضامنت لمواجهة القوة الاستعمارية، وهبت لإعلان تكاتفها خلال مرحلة المقاومة المسلحة، وقد ظلت الشعوب تتوق إلى تجربة الكفاح المشترك التي خيضت عامي 1955-1956 وأجهضها المستعمر بمنح تونس والمغرب استقلالهما، ولم يكن تفرد الاستعمار الفرنسي بالجزائر يعني حيادا تونسيا ومغربيا إزاء المشكلة الجزائرية، فقد أثار حرب الجزائر تضامنا مغاربيا فريدا من نوعه، وعندما تأكد أن الحرب

تهدد تونس والمغرب تعالت الأصوات بالدعوة إلى التضامن والوحدة المغربية⁽¹⁾.

وعلى الرغم من مرور نصف قرن تقريبا على انعقاد مؤتمر طنجة إلا أن كثيرا من الظروف المحيطة بالحدث والدوافع الحقيقية ما تزال ملتبسة⁽²⁾، لقد كانت تتداول آنذاك فكرة حلف متوسطي، فقبل إن مؤتمر طنجة هدف إلى علاج المشكلة في إطار التعاون الفرنسي - المغربي، وفسر أنه محاولة احتواء مغربية تونسية للثورة الجزائرية وردا على الوحدة المصرية - السورية وعندما نعيد قراءة الحدث نجد أنفسنا أمام قضايا مهمة تساعد على فهم ظروف انعقاد المؤتمر.

- الهجمة الفرنسية الشرسة على الجزائر وإفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشاكلها.

- التحالف الفرنسي الإسباني ضد ذراع حزب الاستقلال جيش تحرير المغرب في الصحراء.

1 - أنظر الجنيدي خليفة وآخرون : حوار حول الثورة ، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام، الجزائر، 1986، ج3، ص.ص 388.389

2 - أنظر بعض الدراسات التي أرخت لمؤتمر طنجة تحليلا ونقدا، أ. محمد مالكي: إشكالية وحدة المغرب العربي، دبلوم دراسات عليا، كلية الحقوق، جامعة الرباط، 1989. ومحمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

- الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود وحادثة ساقية سيدي يوسف بالخصوص .
إن الثورة الجزائرية استطاعت أن تواجه السياسة الفرنسية التي هدفت إلى عزلها مغاربيا ، وأن تحدث تحولات كبرى في المغرب العربي ، إذ كانت تونس والمغرب معنية دائما بالمشكلة الجزائرية وواقعة تحت تهديد بقايا النظام الاستعماري ، ودعوة التضامن الشعبية إلى مؤازرة الكفاح الجزائري. وقد أدت اعتداءات عسكري الجزائر المتكررة إلى إفلاس سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة .

لقد بلغت ذروة الاعتداءات الفرنسية على التراب التونسي والمغربي عام 1958 ، وكانت ساقية سيدي يوسف إحدى فصولها الحاسمة ، كان الهدف من تلك الاعتداءات إرهاب التونسيين والمغربيين المتضامنين مع الجزائر ، وتمهيد إقامة الأسلاك الشائكة بتهجير سكان الحدود ، هذا التهجير القسري كان محل تنديد وإدانة شعبية ورسمية⁽³⁾ في حين اعتبره عسكريو الجزائر الحل الناجع لمنع تسرب المساعدات التونسية والمغربية ومحاصرة الثوار⁽⁴⁾

3 - أنظر مثلا برقية رئيس الحكومة المغربية الموجهة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، أحمد توفيق المديني: حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، ط2، م و ك، الجزائر، 1988، ص380

4 -Dlmas (G) Evolution général des barrages frontaliers en alger Revue Internationale d'histoire militaire, N°76 (1997)

لقد خطط هؤلاء العسكريون لمعركة بالقرب من الحدود التونسية، وفي 11 جانفي 1958 وقعت معركة جبل الكوشة داخل التراب الجزائري، قتل فيها جيش التحرير الجزائري 11 جنديا وأسر أربعة فكانت غيضة القادة العسكريين كبيرة، وبدأوا في التخطيط لعمل عسكري ضد تونس متهمين إياها بمساعدة الثوار وإيواء الأسرى. وفي 8 فيفري 1958 وقع الاعتداء على الساقية فكان حدثا مهولا دمرت الطائرات الفرنسية القرية التونسية الآمنة وقتلت تسعة وسبعين مدنيا، وقد أبرزت الحادثة ترابط القضايا المغربية، وأكدت فشل السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، وكان من انعكاساتها تدويل القضية الجزائرية، وخلق تضامن مغربي معاد لفرنسا وللمعسكر الغربي الذي يدعم فرنسا في إطار الحلف الأطلسي⁽⁵⁾.

وسبب التدخل الأمريكي البريطاني في الخلاف التونسي الفرنسي بداية تصدع هز الجمهورية الرابعة إلى أن انهارت بتدخل عسكري ومعمري الجزائر، وتنفيذهم لتمرد 13 ماي 1958 الذي جاء بديغول إلى السلطة.

وعلى الجبهة المغربية ظل العسكريون الفرنسيون ينقمون على الموقف المغربي، ويتخوفون من حصول تحالف جديد بين ثوار الجزائر وجيش التحرير المغربي في الصحراء، وقد وجه هذا الأخير

5- أنظر المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، عدد 18 (16 فيفري 1958) ص 2

ضربات قوية للقوات الفرنسية والإسبانية في تندوف والصحراء الغربية وموريطانيا ، وقد أفادت التقارير العسكرية بوجود تنسيق بين ثوار الجزائر والمغرب وتواطؤ إسباني في السماح لجيش التحرير المغربي بالمرور إلى موريطانيا⁽⁶⁾ ، وأدى ذلك إلى التحالف مع إسبانيا ومواجهة الخطر المشترك قبل استفحاله ، ورسم مخططات عسكرية للقضاء على جيش التحرير المغربي ، وهكذا مضت خطة " المكنتسة " العسكرية لتقضي على وحدات جيش التحرير المغربي وتشتت فلوله ، فكانت ضربة موجعة تأثر لها حزب الاستقلال وعلال الفاسي خصوصا الذي كان يطمح إلى استعادة المغرب للأراضي الصحراوية الخاضعة للإستعمار وإنشاء المغرب التاريخي الذي يضم أقاليم الساورة وتندوف في الجزائر ، والصحراء الغربية الخاضعة للإسبان وموريطانيا المحتلة من قبل الفرنسيين⁽⁷⁾ وكانت معركة موريطانيا قد شغلت الفاسي كثيرا وأبعده عن القضية الجزائرية ، وتآلم كثيرا لعدم تحقيق جيش التحرير المغربي لأحلامه ، ونشدد على أن هذا السبب وكذا فشل الحزب في

6- أنظر تقرير حول السياسة الفرنسية في الجزائر بالأرشيف الدبلوماسي الفرنسي ، أعدته وزارة الخارجية الفرنسية . 2 _ 5 - DOS 1953- 1959 A.Q.O .

7 - أنظر بخصوص التحالف الفرنسي الإسباني ، محمد بن سعيد أيت يدر :صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي ، ط1 ، مطبعة صوماكرام ،الدار البيضاء ،2001. ص . ص168.159 .وعبد الإله بلقريز وآخرون :الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1948. 1986 محاولة في التاريخ ، ط1 ، م د وع ، بيروت ، 1992 ، ص 155

أداء مهامه الحكومية وعدم قدرته على تطبيق برنامجه دفعه لتعويض هذه الخسارات في المجال الإقليمي بالدعوة إلى وحدة المغرب العربي وتزعم المشروع.

وقد مهد الفاسي لهذا الخيار الاستراتيجي بمقال في جريدته "صحراء المغرب" ذكر فيه بماضي النضال المشترك، وبتجربتي الوحدة المشرقية مخاطبا النخب السياسية بالقول: "فكيف يمكننا أن نشغل الآن بتدعيم المرحلة الأولى من استقلالنا وننسى هذه الغاية التي هي في مقدمة مبادئنا ٩، وأن استمرار الحرب التحريرية في الجزائر وفي الصحراء لا ينبغي أن يكون عائقا في وسائل تحقيق هدف الاتحاد المغربي الذي سيسهل علينا حل كثير من المشاكل التي خلفها الاستعمار في بلادنا"⁽⁸⁾، وعلى الرغم من أن الفاسي طرح مشروع الوحدة على الرأي العام المغربي لمناقشته وإبداء الرأي حوله إلا أنه سرعان ما دعا اللجنة التنفيذية للحزب للاجتماع بتاريخ 02 مارس 1958، وذلك لتدارس وضعية البلاد والظروف التي تمر بها المنطقة المغربية، وأصدرت اللجنة بلاغا جاء فيه أنها قامت "بتحليل الحالة في مجموع الشمال الإفريقي على إثر حوادث جنوب المغرب وساقية سيدي يوسف، وأمام استمرار الحرب بالجزائر والتطورات التي طرأت على الحالة الدولية." وأنها تعلن تضامنها مع الكفاح الجزائري وتتيديدها بإنشاء المنطقة المحرمة والأسلاك

8 - أنظر صحراء المغرب، جريدة اسبوعية مغربية، عدد 49، (27 فيفري 1958)

الشائكة، وتساند مجهود تونس في الميدان الدولي"، وأوضحت اللجنة التنفيذية أنها درست الوسائل التي من شأنها أن تقوي تضامن الشعب المغربي مع شعبي الجزائر وتونس في الظروف الحاضرة التي تعتبر حاسمة في مصير شمال إفريقيا وعلاقاته المستقبلية مع فرنسا والغرب." وتؤكد اللجنة التنفيذية ضرورة الشروع منذ الآن في دراسة الخطط التي تؤدي إلى تعزيز مظاهر التآزر والاتحاد، سعياً وراء إنشاء وحدة حقيقية، تلبى المطامح الصادقة لشعوب المغرب العربي الثلاثة⁽⁹⁾ ووجدت هذه الدعوة صداها في تونس، إذ استجاب حزب الدستور التونسي مباشرة وبحماسة لنداء حزب الاستقلال المغربي وأصدر بلاغاً رحب فيه بالفكرة واقترح مؤتمراً في تونس أو الرباط "لضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث المغرب العربي الكبير"⁽¹⁰⁾، وإثر ذلك عقدت اللجنة السياسية لحزب الاستقلال اجتماعاً درست فيه الموضوع وعهدت إلى لجنة مصغرة⁽¹¹⁾ وضع تصور لمشروع الوحدة المقترح يجيب عن ثلاث أسئلة رئيسية هي: لماذا نريد وحدة المغرب العربي؟ وماذا نعني بهذه الوحدة؟ وكيف يمكن

9 - أنظر نص البلاغ، جريدة العلم، لسان حال حزب الاستقلال المغربي، عدد 03 مارس 1958

10 - أنظر نص الرسالة، جريدة العمل، لسان حال الحزب الدستوري التونسي، عدد 05 مارس 1958

11- ضمت علال الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد بوسته

تحقيقها؟، وكافت اللجنة السياسية لمحجوب بن الصديق وعبد الرحمان اليوسفي بمهمة الاتصال بمسؤولي جبهة التحرير الوطني في القاهرة وبحث الموضوع معهم، وأرسلت أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس لمذاكرة مسؤولي الحزب الحر الدستوري في سبيل إبراز فكرة الوحدة للوجود⁽¹²⁾، وحصل اتفاق بين الوفدين المغربي والتونسي على ضرورة تجسيد وحدة المغرب العربي والنظر في المشاكل القائمة في شمال إفريقيا وعلى رأسها قضية الجزائر وعلى عقد اجتماع في طنجة تحضره جبهة التحرير الجزائرية⁽¹³⁾.

كانت هذه حيثيات مبادرة حزب الاستقلال المغربي. وقد رأينا سرعة تجاوب الموقف التونسي معها، فما هو ياترى موقف جبهة التحرير الوطني؟

لقد كانت أهداف ودوافع حزب الاستقلال ملتبسة كثيرا، وتقف وراءها الاخفاقات الوطنية وتهميش دور الحزب والانهازم في معركة تحرير الصحراء، في حين كانت أهداف تونس براغماتية إلى أبعد الحدود، وهي تنتهز فرصة اعتداء الساقية وانقطاع العلاقات مع فرنسا لتحقيق رزمة أهداف داخلية وخارجية

12 - نعتد رواية أبو بكر القادري، وهو عضو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال ومطلع على خبايا المؤتمر. انظر شهادته، أبو بكر القادري: مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي، العلم السياسي، المغرب، العدد 4 (أكتوبر 1982) ص. 4-5.

13 أنظر نص البلاغ المشترك للوفدين، العمل، عدد 23 مارس 1958. وقد جرت المذاكرة خلال الفترة ما بين 19-22 مارس 1958

وقد جاء الاحتضان الرسمي لفكرة الوحدة المغاربية نزولا عند مطمح الأحزاب السياسية والجماهير الشعبية وجريا وراء احتواء جبهة التحرير والتي كانت بتحالفها مع الناصرية تثير المخاوف، وإنهاء لهاجس الحرب الجزائرية التي تهدد كامل الشمال الإفريقي في ظل استفحال المخاطر المهددة للشمال الإفريقي والرغبة في إنشاء وحدة مغاربية وأمام ظهور المشاريع القومية هل ستختار جبهة التحرير الوطني الحياض إرضاء للمشروع الناصري أم الاندماج في المشروع المغاربي؟ .

لقد نبذت جبهة التحرير الوطني مشروع فيدرالية شمال إفريقيا متعاونة مع فرنسا والغرب عام 1957 وذلك بتشجيع من مصر، وأعلنت تونس والمغرب تخوفها من استمرارية التدخل الناصري في شؤون المغرب العربي، وأدى نجاح مشروع الوحدة المصرية - السورية إلى ازدياد المخاوف من انتقال عدوى الأفكار القومية الناصرية إلى المغرب العربي، كما فهمت مصر أن الدعوة إلى وحدة مغاربية يعد معاكسة لمشروعها، واحتواء لجبهة التحرير الوطني، خاصة إذا علمنا أن الخلافات المصرية البورقيبية بلغت أوجها، وأن حساسية الفاسي والنظام المغربي من مصر تأكدت في مباركته للوحدة العراقية-الأردنية، وأن مصر لم تكن مطلعة على

حقائق وحدة المغرب العربي⁽¹⁴⁾، وأمام ذلك كانت جبهة التحرير الوطني محرجة في حضور مؤتمر طنجة، إذ لم يكن من السهل عليها الارتقاء في مشروع مشبوه وإغضاب مصر وهي القومية، والقاعدة السياسية واللوجستية الداعمة للثورة الجزائرية، ولكن رغم ذلك قبلت جبهة التحرير الوطني بعد نقاش مستفيض حضور مؤتمر طنجة لاعتبارات كثيرة كانت تفيد في تحقيق مكاسب لها نذكر منها:

- سلامة المشروع من أي توجه انفصالي أو معاد للقاهرة، ذلك أن فكرة الوحدة المغربية مشروع عريق زكته الأحزاب المغربية منذ كانت لاجئة في القاهرة عام 1947 م، كما أنها تؤكد على البعد المغربي الذي يؤمن به مناضلوها أشد الإيمان .

- تزايد أهمية تونس والمغرب بدءا من عام 1957 م بفعل التطورات السياسية والعسكرية للثورة، خاصة وأنها تقدمان تسهيلات مهمة لنشاط جبهة وجيش التحرير، وتعتمدان قاعدة للإمداد والتمركز قريبة من جبهة الكفاح، وميدانا للتضامن الشعبي بحكم الجوار والتضامن المشترك، وحتى أهمية المعركة الإعلامية المعلنة ضد

14- أنظر مصطفى الفيلاي : مفهوم المغرب العربي: تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ط1، م د و ع ، بيروت، 1986.

الغرب كان من المفيد خوضها انطلاقا من تونس والمغرب المرتبطتين بأوروبا الغربية وإفريقيا .

- إن حضور المؤتمر يتيح الفرصة لتوجيهه لصالح الكفاح المسلح في الجزائر ، خاصة في هذه المرحلة الحساسة التي تسمح بتحقيق مكاسب مهمة منها المطالبة بجلاء القوات الأجنبية ، وبدعم الثورة الجزائرية ، وحشد التضامن الشعبي الذي يمثل ضمانا مهمة قد تدفع إلى وحدة المعركة المسلحة .⁽¹⁵⁾

وهكذا اجتهدت جبهة التحرير الوطني في الخروج بأكبر الفوائد الممكنة من هذا المؤتمر، وفق خطة مدروسة وموجهة، صاغها عبد الحميد مهري العارف بالشؤون المغاربية، إذ أقتع لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استغلال هذه اللحظة التاريخية وانتهاز فرصة عدم إعداد جدول أعمال للمؤتمر لتوجيهه لصالح المعركة ضد الاستعمار في الجزائر ومخلفاته وقواعده العسكرية في تونس والمغرب، واعتمدت جبهة التحرير الوطني خطة محكمة تهدف إلى تجنيد المغرب العربي للتضامن الثورة الجزائرية وتجاوز خيار العمل العسكري المشترك الذي كان مطروحا في عام 1955 م، ذلك لأنه لم يعد يتلاءم مع واقع البلدين المستقلين، ولا يمكن للأنظمة السياسية تجسيده، أما مسألة تقديم المساعدات وتوحيد المواقف

15 - أنظر، محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص، 51_54

مع الثورة الجزائرية في القضايا المشتركة فيمكن التجاوب معها خاصة وأن جبهة التحرير الوطني كانت تحاور أحزاب سياسية لا حكومات تنفيذية بيدها سلطة القرار، وبجاجة إلى التنسيق العملي للتجاوب مع مطالبها وإلى التضامن الشعبي⁽¹⁶⁾، وهكذا يمكننا التأكيد أن الوفد الجزائري كان واقعيًا في مطامحه، وماهرا في دبلوماسيته واستراتيجيته، اجتهد في إدراج القضايا المهمة على المؤتمرين وبحث الوسائل الكفيلة بتجسيد المقررات .

ثانيا - مقررات المؤتمر وأهميتها

اجتمعت وفود الأحزاب المغربية الثلاثة (حزب الاستقلال، الحزب الدستوري الحر، جبهة التحرير الوطني) في طنجة يوم 27 أبريل 1958م، وتدارست خلال أربعة أيام كاملة قضايا استكمال تحرير المغرب العربي وتوحيده، وقد ركزت الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود على حتمية التضامن مع الجزائر في كفاحها التحرري وإشادة وحدة المغرب العربي⁽¹⁷⁾ وشدد رئيس وفد جبهة التحرير الوطني على التأكيد بأن "تحرير المغرب العربي وتحقيق وحدته هي مثلنا السامية"⁽¹⁸⁾ وكان حدثا مدويا وحاسما ذلك المؤتمر الذي سمي "مؤتمر الوحدة" لأنه أقر مفهوما واضحا لفكرة

16 - أنظر شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 7 اوت 2005

17- أنظر العمل، عدد (28 أبريل 1958)

18- أنظر المجاهد، ع 23 (7 ماي 1958)

المغرب العربي التي لم تعد تعني مجرد التنسيق المشترك بل العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار المغاربية، وقد عكس جدول أعمال المؤتمر محاور اهتمام القيادات المغاربية، إذ حدد المؤتمر بعد جلسيتين تمهيديتين في الرباط المحاور الآتية:

- حرب الاستقلال الدائرة رحاها بالجزائر .
- تصفية قواعد الاستعمار بالمغرب العربي .
- وحدة المغرب العربي: شكلها وقواعدها والمرحلة الانتقالية لهذه الوحدة .
- إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر (19) .

وقد ساعد تجاوب الأنظمة الرسمية وحضور عدد كبير من المسؤولين الرسميين على إثراء النقاش واتخاذ مواقف شجاعة وأعلن المؤتمر عن قرارات تاريخية يمكن أن نجملها في ثلاثة محاور رئيسية: دعم الثورة الجزائرية، تصفية بقايا الاستعمار، الموقف من الدعم الغربي لفرنسا، ووحدة المغرب العربي .

1.2. دعم ثورة الجزائر :

أخذت هذه المسألة النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها، فأعلن المؤتمر مبدأ "حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط"

19- أنظر العمل عدد ، 27 أفريل 1958

الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري"، وفي هذا تأكيد على مواقف جبهة التحرير الوطني في مبدأ السيادة والاستقلال التام، وأقر المؤتمر بعد تشريحه لطبيعة الحرب الاستعمارية " أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها "، ونظرا لما تحظى به القضية الجزائرية من تأييد دولي، وشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري " فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس"⁽²⁰⁾، وقد نالت المسألة الأخيرة نقاشا مستفيضا وتخوف البعض من توجه وشكل الحكومة، واشترطوا موافقة مسبقة من تونس والمغرب لإعلانها، لكن جبهة التحرير الوطني أصرت على سيادة قرارها وقبلت أخيرا باستشارة تونس والمغرب فقط في الأمر⁽²¹⁾.

2.2. التتديد بالموقف الغربي وتصفية بقايا الاستعمار:

نظرا للإعانة التي تتلقاها فرنسا من الحلف الأطلسي والدول الغربية استتكر المؤتمر هذا الموقف، وطالب بوضع حدا لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي، ونظرا لما تقوم به القوات الأجنبية المتواجدة في تونس

20- أنظر نص بيان مؤتمر طنجة، المجاهد ع 23 (7 ماي 1958) والعلم السياسي ع10 (أفريل 1983). والملحق رقم 8

21 - أنظر محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، موك، الجزائر، 1984، ص. 79، 80.

والمغرب من انتهاك للسيادة ومشاركة في حرب الجزائر سجل
البلاغ القرارات الآتية:

"- يستتكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابها الأمر
الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة .

- يطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن
استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب
الجزائري .

- يوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل
اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة
الاستعمارية"⁽²²⁾.

وهذه القرارات البالغة الأهمية اقترحت من قبل جبهة
التحرير الوطني لإحراج الموقف الغربي والفرنسي خصوصا، وقد
تقدمت للمؤتمرين بخرائط مفصلة عن مواقع القواعد الفرنسية
العاملة في تونس والمغرب، موضحة عملها المنسق مع الجيوش
الفرنسية في الجزائر، وسلبيات ذلك على نشاط المجاهدين
الجزائريين، ولقيت جبهة التحرير الوطني تجاوبا مع مطالبها هذه
وقد كانت تحظى بإجماع شعبي وتعبئة جماهيرية كبيرة، وجاء
التأكيد عليه كذلك بهدف تجنيد هذه الجماهير الواسعة وراء

22 - أنظر نص البيان المجاهد، ع 23 (7 ماي 1958)

مطالب المؤتمر⁽²³⁾ ، كما أن قرار التتديد بالدعم الغربي المقدم لفرنسا كان قرارا جزائريا ، تم تثبيته رغم أن حزب الاستقلال والحزب الدستوري اقترحا صياغة هذا التتديد على لسان شعوب المغرب العربي. وأما مطلب دعم نضال شعب موريطانيا فقد عبر المؤتمر عن تضامنه مع هذا المطلب ، غير أن حزب الاستقلال دعا إلى ربط هذا النضال في إطار وحدة التراب المغربي ، في حين أصر الطرفان التونسي والجزائري على إنزاله في إطار نضال التحرر المغربي ، والتأكيد أن هذه المقاومة التحريرية "هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدها"⁽²⁴⁾

وهكذا لم ينجح حزب الاستقلال في الحصول على دعم المؤتمر لما كان يسميه حقوقه الترابية في موريطانيا ، وقد تجلت خلاله المطامح القطرية واضحة بالشكل الذي يؤكد أن الإخلاص لبناء الوحدة لم يكن سيدا .

23- أنظر، محمد الميلي: مواقف جزائرية، المرجع السابق، ص.ص 73.72 - 81
24- أنظر نص البيان المجاهد، ع 23 (7 ماي 1958) . ونشير إلى أن إعلام حزب الاستقلال تعمد في البيان ذكر إلحاق سكان موريطانيا بالوطن المغربي في حين أن جريدة المجاهد والعمل تؤكد أن الاتفاق حصل على أن المقصود بالوطن المغربي هو الوطن المغربي فهل هذا كان سوء فهم، أم توجيه قسري لمقررات طنجة لخدمة أهداف قطرية ضيقة. انظر. المجاهد، عدد 23 (7 ماي 1958) ، العمل عدد (30 أفريل 1958) ، والعلم السياسي ع 10 (أفريل 1983)

3.2 وحدة المغرب العربي :

أكد المؤتمر على توحيد مصير شعوب المغرب العربي في إطار مؤسسات مشتركة، وأقر "أن يعمل على تحقيق الوحدة...". واعتبر أن "الشكل الفيدرالي أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر"، ومن أجل ذلك اقترح المؤتمر "أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي ينبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، على أن تكون مهمته "دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية"، ومن أجل المتابعة وتنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري يوصي المؤتمر "بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة"، وقرر المؤتمر كذلك إنشاء أمانة دائمة للمؤتمر من ستة أعضاء، عضوين عن كل طرف، على أن يكون لهذه الأمانة مكتبان أحدهما بالرباط والآخر بتونس وأن تجتمع دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب، وفي إطار توحيد السياسات الخارجية والدفاع أوصى المؤتمر "حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية"⁽²⁵⁾.

25- أنظر بيان مؤتمر طنجة، المجاهد عدد 23 (7 ماي 1958) س 11

ولم يحض قرار الوحدة بنقاشات مستفيضة، مما يؤكد أن الرغبة لتجسيم الوحدة لم تكن صادقة، ويرجع ذلك إلى تخوف النخب السياسية على ضياع الامتيازات القطرية، وعلى مشاركة الجزائر غير المستقلة بعد في هذه الوحدة، ويرى محمد عابد الجابري أن مفهوم الوحدة في طنجة أخذ صيغة وحدة العمل وليس وحدة الهوية، وأن القرارات لم تكن موجهة إلى الوحدة بقدر ما كانت تهدف إلى مواجهة الاستعمار الفرنسي⁽²⁶⁾، ويبدو من كل ذلك أن استراتيجية جبهة التحرير الوطني نجحت في تحويل مؤتمر الوحدة إلى مؤتمر للتضامن مع الثورة الجزائرية، وتحققت بعض آمالها في حين لم يمض مشروع الوحدة بعيدا، وأرجع عبد الحميد مهري سبب ذلك إلى أن "هذه القضية لم يولها المؤتمر عناية كافية عند بحثها"⁽²⁷⁾، وهو الرأي الذي رجحه مصطفى الفيلاي عندما اعتبر مؤتمر طنجة الحزبي مجرد "ذريعة ظرفية موقوتة"، لا تقوم على إرادة حقيقية ولا تسعى إلى أهداف محددة⁽²⁸⁾، وقد كانت

26 - أنظر الجابري محمد عابد: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، وحدة المغرب العربي، أشغال ندوة عقدت بباريس، عام 1986، ط1 م د وع بيروت، ص. ص، 22 - 23

27- أنظر حوار عبد الحميد مهري في الندوة الأولى لانعقاد مؤتمر طنجة، المجاهد ع (22 جوان 1959)

28 - مصطفى الفيلاي: المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، ط2، م د وع، بيروت، 1989، ص. ص، 19.16

جبهة التحرير الوطني شبه متأكدة من كل هذا ، الأمر الذي دعاها لعدم تركيز النقاش على مشروع الوحدة ، والتأكيد أن هذا المشروع لا يولد بقرارات فوقية ولكن بإمكان تضامن الشعوب أن يخلقه بشكل عملي⁽²⁹⁾ .

ونخلص للتأكيد أن مؤتمر طنجة لم يوجه لبعث الوحدة المغاربية بقدر ما كرس لدعم القضية الجزائرية ، وأن الثورة الجزائرية استطاعت أن تخرج منه بمكاسب مهمة وأن تشق من خلاله آفاقا مغاربية واسعة للتضامن.

3-3 - آمال مؤتمر طنجة وإخفاقاته

لقد تحققت نظريا في مؤتمر طنجة آمال واسعة ، كانت تتشدها الأحزاب والجماهير الشعبية وزاد في حماسة قراراته مباركة السلطة الرسمية لمقرراته بما في ذلك ملك ليبيبا الذي أكد موافقة بلاده على قرارات المؤتمر⁽³⁰⁾ ، وقد جندت الصحف ووسائل الإعلام للتغني بهذا الإنجاز التاريخي وتفاعلت مختلف القوى الجماهيرية مع مشروع الوحدة .

وقد استقبل الوفد الجزائري استقبالا رسميا وشعبيا في الرباط ، وعبر في بلاغ له عن ارتياحه للنتائج التي تمخض عنها المؤتمر، مشيرا إلى أن قضية الجزائر نالت كامل اهتمام

29 - أنظر شهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث

30 - أنظر تأكيدات الفاسي ، صحراء المغرب، ع60 (21ماي 1958)

المؤتمر، وأن الشعب الجزائري الذي حظي بتأييد شعبي تونس والمغرب يأمل "بانضمام حكومتها إليهما في التأييد والتعاضد"، وعبر عن اهتمامه بمهمة بناء مؤسسات المغرب العربي وبقينه "بأن هذا الصرح سيكون متينا وعصريا لأنه سيأتي في وقت واحد وليد إيمان وإرادة شعوبنا"⁽³¹⁾ وصرح ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ بأن نتائج مؤتمر طنجة كانت حاسمة في تأكيد مكانة الشعب الجزائري ضمن المجموعة المغاربية وأن هذه الوحدة جسدت رغائب شعوب شمال إفريقيا في التضامن، "وأن المغرب العربي بأجمعه من أغادير إلى السلوم ينهض اليوم بكامل قواه ويوجه إلى فرنسا الاستعمارية إنذارا نهائيا وقع تأجيله في الماضي وهو إما أن تعترف للجزائر باستقلالها وإما أن تغم الحرب المغرب العربي بأجمعه...على الفرنسيين أن يقتنعوا أن التضامن المغربي ليس كلمة جوفاء ولكنها حقيقة سيكون لها تأثير قوي على سير الحرب"⁽³²⁾، وكانت هذه الكلمات التي تخاطب الضمير المغربي وتزيد في تأججه وتثير مخاوف الفرنسيين والغرب وحتى نظامي تونس والمغرب، ذلك أن تجنيد المد الشعبي لمناصرة هذه الأهداف الثورية قد يمثل ضغطا حقيقيا على توجهاتها وقراراتها، وقد أرادت جبهة التحرير الوطني لمؤتمر طنجة أن يجند القوى الحزبية والقاعدة

31 - أنظر نص البلاغ، العلم السياسي، ع 10 (أفريل 1983)

32 - المجاهد، ع 23 (07 ماي 1958)

الشعبية لدعم الجزائر دون الاصطدام بالأنظمة السياسية ، وظلت تلح على تجند شعوب المغرب العربي لمواجهة سياسة مهادنة الاستعمار التي قد تجرف إليها الساسة ودعوتهم للوقوف بكل قواهم في المعركة ضد الإمبريالية حماية المصالح العليا⁽³³⁾ ، وهكذا حصلت جبهة التحرير الوطني من المؤتمر على مكاسب مهمة ، فقد رسمت اعتراف الأطراف المغربية بصفتها التمثيلية وإقرارها بمغربية قضية الجزائر ، ودعوتها إلى دعم النضال التحرري الجزائري ماديا ومعنويا ، وأكدت ضمينا على سلامة التوجه الإيديولوجي للجبهة من خلال تنديد المؤتمر "بالقوى الغربية التي تدعم فرنسا ماليا وعسكريا".

وعلى الرغم من أن الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أعربا عن قبولهما لقرارات طنجة ، إلا أنهما أدركا أن جبهة التحرير التي يراد لها أن تحتضن من قبل نظامهما سجلت أهدافا كثيرة في طنجة ، منتهزة الظرف السائد والتجاوب الشعبي لخيار مغربة الحرب ، فاقعت تونس والمغرب في تعهدات مكبلة لسيادتهما مثل الدعوة لإنهاء القواعد الأجنبية ومعاداة المعسكر الغربي وشعر القصر المغربي أن جبهة التحرير الوطني أوجدت لها تحالفا متينا مع القوى الثورية داخل حزب الاستقلال ، وقد عبر الفاسي عن الصدى الواسع الذي خلفه المؤتمر لدى الشعب المغربي

33 - أنظر المجاهد ، ع41 ، (1 ماي 1959)

وعن رفعه لشأن حزب الاستقلال⁽³⁴⁾ الذي سيتولى إنشاء الحكومة الاستقلالية، وكان تصميم القيادة الثورية للحزب حازما إزاء تنفيذ برنامج الإصلاح ومعاربة الإمبريالية، وقد أكد المهدي بن بركة بعد مؤتمر طنجة بفترة قصيرة إلى أن المشروع السياسي للمغرب العربي يمتد إلى إنشاء قوة اقتصادية اعتمادا على "الموارد الطاقوية التي تحتزنها الصحراء المغربية، التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية يمكن مقارنتها بتلك التي عرفتها أوروبا أثناء ثورتها الصناعية"⁽³⁵⁾، وأكد على ضرورة "بلورة مخطط شامل للأقطار الثلاثة، وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا على المشاركة، من أجل ضمان تقدم في إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغربية..."، وأضاف ابن بركة أن إنشاء سوق داخلي وقاعدة تصنيع حقيقية للمغرب العربي امر مفيد للغاية "يمكننا ترقب انتعاش ثقافي وتقني واجتماعي لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية..."⁽³⁶⁾، ويبدو ان القصر وبعض القيادات المعتدلة لم تكن مستعدة لكل هذا التغيير الجذري، فمثل هذا بداية انقسام ساهم القصر في تجديره للقضاء على نفوذ الحزب .

34- صحراء المغرب ع58(07 ماي 1958)

35 -El Mahdi Ben Barka ;Problèmes édification du Maroc et Maghreb, quatre entretiens avec el Mahdi Ben Barka recueillis par Raymond Jean, Plon, Paris, 1959, P 42

36- Ibid :p,43

وقد هزل الشعب التونسي بقرارات طنجة واعتبرتها الصحافة والمنظمات الجماهيرية نصرا للمغرب العربي، وعزم بورقيبة على استغلال الظرف لحسم المواجهة مع فرنسا التي تأبى إجلاء قواتها عن تونس⁽³⁷⁾

وقد انزعجت الإدارة الفرنسية لصدور مثل هذه القرارات وعدت المؤتمر ضربة موجعة للحكومة الفرنسية التي عجزت عن حل مشاكل الشمال الإفريقي، وانتقدت الصحف الفرنسية الموقف التونسي والمغربي الذي تورط في قضية الجزائر، وأبدت تخوفاتها من تلك التوصيات التي تدعو إلى مساندة جبهة التحرير الوطني وإلى إنشاء حكومة مؤقتة تزيد في سلطة الجبهة دوليا⁽³⁸⁾، ويكفي أن نورد تعليقا لجريدة "لوموند" معبرا عن جو الشعور العام في فرنسا. "هكذا تتحقق وحدة المغرب العربي في الحرب، وضدنا وكل ما هو اليوم توصيات سياتجسم غدا في مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية ستقوم بتمثيل 23 مليونا من المسلمين"⁽³⁹⁾

وقد شنت في المشرق حملة تشكيك في نوايا المغرب وتونس من الدعوة إلى الوحدة، وكان صدى مؤتمر طنجة بالغيا في

37- أنظر بعض هذه الأصداء في جريدة العمل ، عدد 30 يوم أبريل 1958

38- أنظر تقرير كتابة الدولة للشؤون الجزائرية المقدم لوزير الخارجية الفرنسي حول قرارات مؤتمر طنجة ، 5 ماي 1958.

A.Q.O , Série Algérie 1953-1959, B 47.,. DOS. A G 5-8

39- LE MONDE .du 5 Mai 1958

الصحافة الغربية والدولية عدته ثورة ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا. واعتبرت ان ردود الفعل هذه جعلت الفاسي يوضح أن "مقررات المؤتمر ليست ضد فرنسا ولكنها في مصلحتها أيضا" فما عليها إلا أن تقر باستقلال الجزائر، مؤكداً "أنه لا يعقل أن تختار تونس والمغرب الاستعمار على الحرية في القطر الشقيق، ولا ينبغي أن يعتبر ذلك رغبة من الدولتين في قطع العلاقات الطيبة مع فرنسا بل الأمر بالعكس، إنه إنذار للفرنسيين ليعترفوا أن ربع الساعة الأخير قد دق في قضية الجزائر، ولكن لهذا الدق نغمات غير التي يعينها لأكوست، أنها نغمة الحرية التي يجب أن تتصت إليها فرنسا وتعترف أن لا بد منها ولا مندوحة عنها"⁽⁴⁰⁾.

لقد ظلت التصريحات الحزبية والرسمية تتناغم مع حماسة التضامن الشعبي إلى أن جاء ديغول بسياسته التقسيمية وفشل مؤتمر المهدي في تزكية مقررات طنجة، فما الذي تغير؟، وما هي أسباب فشل مشروع طنجة؟.

قيل الكثير في أسباب إخفاق مؤتمر طنجة والمؤكد إن استراتيجية ديغول المدروسة مثلت تحدياً أساسياً لمقررات طنجة ولم تجد الأنظمة القطرية المناعة الكافية للصمود وراء مشروع الوحدة، بل إن خلافات عميقة انفجرت في وجه العلاقات المغربية، وتتصلت الحكومات من التزامات طنجة.

40 - أنظر، صحراء المغرب، ع58 (7 ماي 1958)

لقد أضعفت حرب الجزائر الجمهورية الفرنسية الرابعة ، ورد العسكريون وأوروبيو الجزائر نجاحات الثورة الجزائرية بتنظيم إنقلاب 13ماي1958 ، الذي جاء بديغول إلى السلطة وأدخلت عودة ديغول إلى السلطة معطيات جديدة ، إذ نجح في تعبئة القوى السياسية الداخلية وراؤه ، وتحطيم العزلة الدولية لفرنسا ، وأولى مسألة تحطيم تحالف طنجة الاهتمام الأكبر ، معتمدا على إستراتيجية تطويق آثار طنجة وضرب وحدة شمال إفريقيا على جبهتين:الموقف من المشكل الجزائري ، والعلاقة الجديدة مع حكومتي تونس والمغرب.⁽⁴¹⁾

لقد أعلن ديغول أن الإدماج هو السياسة الرسمية في الجزائر⁽⁴²⁾ ، وإستطاع بذلك كسب الرأي العام الفرنسي لفكرة "الجزائر فرنسية" ، وأحرز على ولاء القيادات العسكرية ، كما وضع حدا لأمل تونس والمغرب في إمكانية استقلال الجزائر على المدى القريب ، واندماجها معهما في إطار قرارات طنجة . وبخصوص السياسة الجديدة المنتهجة مع تونس والمغرب فقد زاوجت بين التشدد والإغراء:

41 - Henri ALLEG et autres : La Guerre d Algérie ,ed Temps actuels, Paris.,T2. p-p. 588-591

42 - الإدماج مصطلح يعني إلحاق الجزائر قانونيا وإداريا بفرنسا ، وإلغاء الحواجز التي أقامها المعمرون في الجزائر لصالحهم وفتح المجال أمام الاستثمارات الرأسمالية خاصة في الصحراء.

- فلقد تبين أولاً أن مسألة إدماج الجزائر بهذا التشدد تعني التهديد بتوسيع رقعة الحرب إلى تونس والمغرب، إذا أصرت حكومة كل منهما على تطبيق قرارات طنجة، خاصة وأن عسكريي الجزائر بادروا للتحرش بأراضيها⁽⁴³⁾، وأنه بإمكان ديفول أن يطلق أيديهما في ظل حكمه القوي، وأن التهديد بتوسيع رقعة الحرب سيأخذ جدية أكبر تختلف عن تهديدات الجمهورية الرابعة المتهاوية.

وحتى يأخذ هذا التهديد صبغة التخويف لا تجذير الموقف باتجاه التضامن مع الجزائر بادر الجنرال ديفول إلى تطمين تونس والمغرب بإعلانه احترام استقلالهما، وذلك بهدف دفع نظامي البلدين للاطمئنان على مكاسبهما والتزام الحياد وعدم تجسيم قرارات مؤتمر طنجة، ولم يكتف عند هذا بل سعى لبذر الخلاف بين تونس والمغرب ومنع تفاهمهما على خطة مشتركة، فلقد وجه ديفول إلى كل من بورقيبة ومحمد الخامس رسالتين مختلفتين، الأولى توحى بوجود رغبة لديه في التفاهم والتعاون، والأخرى كانت لهجتها تنم عن التعالي والتشدد، والهدف من لهجة الرسالتين هو

43 - القوات الفرنسية على منطقتي قفصة ورمادة في تونس، ومناطق ورزازات ونواحي تافيلالت. أنظر صحراء المغرب، ع 61(28 ماي 1958)

محو التقارب بين تونس والمغرب حتى لا تتسق سياستهما بشكل متشدد إزاء فرنسا⁽⁴⁴⁾.

- بعد إعلان السياسة السابقة طرح ديغول كذلك سياسة الإغراء لضرب مقررات طنجة معتمدا في ذلك على جزرة البترول، فلقد لوح ديغول بمشروع استثمار صحراء الجزائر على الرأسمال الغربي وعلى الجيران، وخطط لجعل الصحراء منطقة فرنسية مستقلة تساهم في بناء "العظمة الفرنسية" اقتصادية وعسكرية، ولإنجاح مشروع استغلال بترول الجزائر الذي تعيقه عدة مصاعب لجأت فرنسا إلى مفاوضة الحكومات المغاربية بشأن المساهمة في استثمار البترول والقبول بمرور أنابيب البترول عبر أراضيها، وأمام رفض الحكومة الليبية مرور بترول إيجلي عبر أراضيها لجأت فرنسا إلى إغراء الحكومة التونسية بقبول العرض، وكانت تصبو إلى تحقيق أهداف سياسية على المستوى المغاربي والدولي، منها إظهار نجاح مشروع استثمار البترول، وخلق خلاف بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني من شأنه أن يقضي على قرارات طنجة⁽⁴⁵⁾.

44 - أنظر محمد المليي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 94 و198

Jean Lacouture, Cinq homme et la France, édition du seuil, Paris, 1961, p-p .176- 177

45 - أنظر محمد المليي: المرجع السابق، ص. ص 97.95

وهكذا نجحت الإغراءات الفرنسية في إسالة لعاب المسؤولين التونسيين والمغربيين ، خاصة وأن مشروع استثمار الصحراء يخدم مطالبهم القطرية في تعديل الحدود مستقبلا ، إذ أصبح الحديث عن مجموعة فرنسية شمال إفريقيا للتعاون يزاحم مشروع وحدة المغرب العربي ، وطال مجال الإغراء مسألة جلاء القوات الفرنسية الجزئي عن تونس والمغرب ، وإن كانت مجرد تظاهرة شكلية إلا أنها أرضت بعض المطامح القطرية ، وساعدت على تشجيع حكومتي تونس والمغرب للتوصل من التزاماتهما القطرية ، حتى أن تونس جعلت من انعقاد مؤتمر المهديّة عرسا للاحتفال بالجلاء وكان إصرارها على التضحية بقرارات طنجة واضحا ، وهكذا تمكنت المخططات الديغولية من قلب مشروع طنجة من أساسه لصالح فرنسا ، وكادت أن تعزل بذلك جبهة التحرير الوطني

وقد أوضح خيوط هذه الاستراتيجية أحد صحفي "المجاهد"⁽⁴⁶⁾ ، وتفطنت لها جبهة التحرير الوطني في وقتها ، واجتهدت في مواجهتها ، حتى أنها لوحت بالعودة من جديد إلى مغربة الحرب وتجذير الموقف عندما نشرت في المجاهد مقالا

46 -نقصد المناضل محمد الميلي ، الذي حرر مقالات المجاهد بخصوص هذا الموضوع ، وأعاد طرق الموضوع فيما بعد في كتابين هامين ، أنظر تحليلاته لهذه السياسة ، محمد الميلي:مواقف جزائرية ،مرجع سابق ، ص - ص ، 97.93 ، ومحمد الميلي :المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ، مرجع سابق ، ص - ص 62 - 69 .

عنوانه "امتحان المغرب العربي، أكدت فيه "أن المغرب العربي في حالة حرب، ولكي تتوفر في هذه الحرب شروط الانتصار يجب أن نخوضها ونحملها جميعا في آن واحد من قابس إلى أغادير" (47).

وهددت جبهة التحرير الوطني بأنها ستخوض المعركة العسكرية اعتمادا على تضامن شعوب المغرب العربي. ولكن العلاقات المكرسة مع حكومتي تونس والمغرب كان من الصعب هدمها دفعة واحدة، فاجتهدت في المناورة والمراوغة الدبلوماسية عازفة على وتر التضامن الشعبي والوحدة المرسخة في طنجة، ومشجعة على مزيد من التلاحم في وجه الاستعمار المحتضر، وداعية للإسراع في تحقيق قرارات طنجة (48)، وطالبت جبهة التحرير من تونس والمغرب توحيد المعركة سياسيا دون إظهار الدعم المباشر، واقترحت عليهما مشاركة الجزائر المستقلة في استثمار ثروات الصحراء بدل التفكير في الفضلات التي يعرضها ديغول مقابل شرعنة استعمار الجزائر، أو أن يعرض المغرب العربي كله على فرنسا التعاون من أجل استثمار ثروات الصحراء، بما يخدم مصالح شعوب المغرب العربي (49)، فهل تتمكن جبهة التحرير الوطني من إقناع شركائها والحفاظ على تعاهدات طنجة،

47 - أنظر المجاهد ، ع 26 (13 جوان 1958) .

48 - أنظر "الاستعمار المحتضر يمنحنا مزيدا من الفرص لتحقيق الوحدة المغربية": المجاهد، ع 24 (29 ماي 1958)

49 - أنظر محمد الميلي : مواقف جزائرية ، مرجع سابق، ص 99

أم أن تونس والمغرب سيتخيلان عن هذه التعاهدات في مؤتمر المهديّة بتونس.

رابعا - مؤتمر المهديّة والتراجع عن قرارات طنجة

التأم شمل الأقطار المغاربية الثلاثة على مستوى الهيئات التنفيذية بعد تلك التغييرات العميقة التي عرفتها فرنسا والمنطقة المغاربية في أقل من شهرين من انعقاد مؤتمر طنجة، وكان يبدو أن عقد هذه الندوة بحضور حكومتي تونس والمغرب ولجنة التنسيق والتنفيذ هو مُغر للغاية، ويضمن الخروج بقرارات عملية، غير أن نقل النقاش من الإطار الحزبي إلى الإطار الرسمي كان يعني أشياء كثيرة، منها أن النقاش سيسري في إطار ضيق، وتوجيه حكومي صارم يمكنه أن يدجن قرارات طنجة، ويعطيها صبغة تضامنية غير إلزامية، وقد سجل وفد لجنة التنسيق والتنفيذ كامل احتياطاته لمواجهة "مؤامرة اغتيال قرارات طنجة"، والتصدي لحكومتي تونس والمغرب المتأثرتين بأخطبوط السياسة الديغولية.

انعقد الاجتماع في المهديّة أيام 17_20 جوان 1958، وذلك للنظر في تطبيق قرارات طنجة وترسيمها، وقد تقرر أن يشتمل جدول أعماله على النقاط الآتية:

1. تطبيق مقررات طنجة (مساعدة الجزائر، جلاء قوات الاحتلال، إدانة سياسة الجنرال ديغول، الموقف المشترك في الأمم المتحدة، الحكومة الجزائرية).

2. دراسة مسألة إقامة الهيئات التي تنص عليها قرارات طنجة (الأمانة الدائمة، المجلس الاستشاري).

وإن كانت التصريحات الرسمية والصحافة الحزبية تغنت آنذاك بما تم ترسيمه من قرارات إلا أن الحقائق تخرجت صحيفة المجاهد من اعلانها⁽⁵⁰⁾، وظلت مغيبة، ويكشف عنها تقرير سري نشره محمد حربي عن مناقشات المؤتمر، ويوضح مسعى ممثلي الحكومة التونسية والمغربية للتعامل مع التزامات طنجة، وعمق الخلافات التي أثارها نقاش المؤتمرين

خلال الجلسة الأولى تم بحث مسألة إعانة الجزائر واستعلم الوفد الجزائري عن الإجراءات المتخذة لتقديم أشكال المساعدات المتفق عليها في طنجة، وتبين أن الحكومتين لم تدرسا المسألة بجدية، وقد اقتصرتا الأمر على مساعدة اللاجئين، وبرر الباهي الأدغم ذلك بالقول أن موارد تونس المالية قليلة ولا تسمح لها بالمساهمة في الميزانية التي تتطلبها الثورة الجزائرية، و أنها تقوم بمساعي لدى الهيئات الدولية لإغاثة اللاجئين⁽⁵¹⁾، وهكذا لم ترق المساعدة المالية للحكومتين إلى مستوى مساهمة الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، وانتقل النقاش لدراسة قضية جلاء القوات الأجنبية، فأشاد الباهي لدغم بما

50 - أنظر المجاهد، ع 26، (2 جويلية 1958)، ص. ص، 8.1

51 - أنظر محضر مداولات مؤتمر تونس Mohammed Harbi : Les Archives de la révolution Algérienne, ed ,Jeune Afrique ,Paris , p- p,414- 427

حققته تونس بعقدها اتفاقية الجلاء مع الحكومة الفرنسية وأوضح بوعبيد أن الوضع لم يتقدم في المغرب رغم الجلاء عن بعض مناطق شرق المغرب، وتدخل بوصوف ليوضح أن معركة الجلاء لم تنته، وأنه يتوجب الحذر والمضي في متابعتها حتى النهاية والتمس اطلاع المجتمعين على نص الاتفاقية التونسية - الفرنسية الاخيرة، فرد الباهي لدغم بانفعال رافضا كشف الوثيقة. واكد فرحات عباس شرعية مطلب بوصوف باعتباره يستند إلى مقررات طنجة التي أقرت عدم ربط مصير أي قطر في مجال السياسة الخارجية دون إعلام الأعضاء الآخرين، لقد أرادت لجنة التنسيق والتنفيذ الاطلاع على نص الاتفاقية بتفاصيلها، ورغبت في أن تعامل كطرف مثلها ممثل المغرب لكن الحكومة التونسية أبت عليها ذلك، مما جعل الشكوك تحوم حول نوايا التونسيين ومدى تمسكهم بمقررات وحدة المغرب العربي⁽⁵²⁾، وانتقل النقاش في اليوم التالي للنظر في موضوع إدانة سياسة ديغول في الجزائر، فطالب الوفد الجزائري بإدانة صريحة وتأييد وجهة نظره في مطلب الاستقلال التام، فرد بوعبيد على ذلك قائلا: "نحن هنا كمسؤولين سياسيين مطالبين بالنظر إلى الأبعد، وعلى صعيد السياسة يجب دائما ترك هامش انطباع وليس من الضروري أن يكون المرء بالغ الوضوح والدقة...زيادة

على ذلك وبعد تأكيد المبادئ المتفق عليها يجب أن نختار الوقت المناسب وأن لا تكون دائما ملتصقتين بالأحداث ويكون مفيدا أن نتحرر قليلا من الاتحاد الشمال الإفريقي ، إن مجيء ديغول حدث عالمي...ينبغي إذا التفكير والرؤية بوضوح⁽⁵³⁾ ، ورد عباس على هذا النصح قائلاً بان وضعية الشعب الجزائري هي التي تحدد منطلق السياسة فالجزائر في حرب ولا يمكن لها مواجهة سياسة ديغول إلا بالحرب " فان موقف ديغول يعني الحرب، وذلك مهما يكن الدعم الذي قد يتلقاه ديغول من الأمريكيين والروس أو حتى من المصريين إن كلمة الإدماج تعني الحرب⁽⁵⁴⁾ ، وفي محاولة لتليين مواقف جبهة التحرير الوطني السياسية اقترح وفد الحكومتين اعتماد خطاب بورقيبة كمخرج لقضية الجزائر ، وكان بورقيبة اقترح من جديد الدخول في مفاوضات من أجل استقلال مرحلي⁽⁵⁵⁾ ، ورد فرحات عباس وبوصوف بالقول أن هذا الحل لا يصلح للمشكلة الجزائرية ، وهكذا حصل الاختلاف في المبادئ السياسية وبدأ أن تونس والمغرب غير مقتنعين بالخط الذي تسلكه جبهة التحرير الوطني وتطمحان في أن تعدل من مبادئها وتسعى للتفاوض بدل التركيز على المعركة العسكرية

53 -Ibid, P 419

54 - Mohammed HARBI : Ibid, P-P 419- 423

55 - أنظر خطاب بورقيبة في المهديّة يوم 17 جوان 1958 ، العمل . عدد يوم 17 جوان 1958 .

وهذا ما أوضحه مشروع البيان الذي ساهم بوعبيد في إعداده وكان محل نقد فرحات عباس وبوصوف وكريم باعتباره يتحدث عن موقفين موقف جبهة التحرير الوطني المتشدد وموقف الحكومتين التونسية والمغربية الذي ينشد إيجاد حل سلمي للقضية ويدعو إلى وساطة الحكومتين لإجراء مفاوضات عادلة.⁽⁵⁶⁾

وبعد انقطاع متوال لجلسة النقاش بسبب إثارة الفقرة الرابعة من البيان لمسألة تشجيع الوساطة التونسية والمغربية اتفقت الوفود الثلاث، على إدراج الفقرة الرابعة ضمن بند توحيد الموقف في الأمم المتحدة، وشددت على درس الوسائل الكفيلة بتبني موقف مشترك في الأمم المتحدة وتنسيق العمل الدبلوماسي لصالح القضية الجزائرية، وأوضح الباهي لدغم أن الظروف توجه الأحداث ، وأنه يمكن تجاوز موقف موحد في الأمم المتحدة والاتفاق على مبادئ مشتركة تركز على البحث عن حلول سلمية وفي هذا تهرب من الارتباط بمواقف جبهة التحرير الوطني ومبادئها التي ستعرضها في الأمم المتحدة⁽⁵⁷⁾

56 - تضمنت الفقرة الرابعة من البيان بعد التعديل مايلي: " قرر المؤتمر بعد دراسة الوضعية الدولية القيام بعمل مشترك على المستوى الدبلوماسي من أجل الوصول إلى حل سلمي للمسألة الجزائرية وهو يشيد بالاستعدادات الحفيفة للحكومتين التونسية والمغربية في بحثها عن الوسائل الممكنة لوضع حد لحرب الجزائر " أنظر Mohammed Harbi: Ibid, P 425
57 - Ibid . P-P ,424- 425

وخصص اليوم الأخير لإتمام دراسة جدول الأعمال ، المتضمن ثلاث مسائل رئيسية : مسالة إقامة مؤسسات الوحدة التي أقرها مؤتمر طنجة وقضية إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة وكذا المصادقة على البيان الختامي ، ويتبين أن مسالة إنشاء مؤسسات الوحدة لم تأخذ مناقشتها الوقت الكافي رغم أنها تمثل القسم الثاني من جدول الأعمال ويبدو أنها لم تحظى بالجدية المطلوبة وأن الخلاف حول مسائل القسم الأول استغرقت أيام المؤتمر الأربعة .

وعموما اتفقت الأطراف الثلاثة على تسمية أعضاء الأمانة الدائمة ، فعينت تونس احمد التليلي وعبد المجيد شاكر وعينت لجنة التنسيق أحمد فرنسيس واحمد بومنجل في حين ذكر بوعبيد أن المغرب لم يحسم اختياره بعد ، مما يعني أن اجتماعات الأمانة العامة ستبقى معلقة⁽⁵⁸⁾ ، وتم الاتفاق كذلك على تشكيل أعضاء المجلس الاستشاري مؤقتا من ثلاثين عضوا عشرة أعضاء عن كل بلد على أن يعقد اجتماعه الأول في تونس.⁽⁵⁹⁾

وبخصوص إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة إهتم الوفدان التونسي والمغربي بمناقشة كثير من القضايا التي طرحتها كلمة الاستشارة الواردة في مقررات طنجة ، فمن وجهة نظر

59 -Mohammed Harbi, Ibid P 425

بوعبيد هي تعني "...دراسة مشتركة لبعض الضوابط قبل الإعلان : الملائمة السياسية للإعلان (الظرف) - اختيار المقر - نتائج سبر الآراء الذي أجري لدى مختلف الحكومات - اختيار الرجال الذين سيشكلون هذه الحكومة لا يعيننا، لكن تحديد تاريخ الإعلان يجب أن يناقش لان الاستشارة لا تعني فقط الإعلام المسبق بتاريخ الإعلان، رأينا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لأننا لسنا هنا بني وي وي " وأما وجهة النظر التونسية فكانت الاستشارة تأخذ معنى أبعد تصل حتى لتشكيلة الحكومة كما أوضح الباهي الادغم : "...علينا أن ننبه لجنة التنسيق والتنفيذ حول مسألة تشكيلة الحكومة لأننا نعرف أن الدول الأجنبية تعلق أهمية كبيرة حول هذه التشكيلة والتي هي في الغالب مؤشرا للتوجه الإيديولوجي ، إن الأشخاص يعنون الكثير بالنسبة للخارج، وفي كل ما بقي أؤيد وأدعم السيد بوعبيد". ورد كريم بانفعال محملا الحكومتين عواقب مسؤولية عدم اعترافهما بالحكومة الجزائرية التي ستولد بقرار جزائري، وحاول فرحات عباس تلطيف الأجواء بوعد الحكومتين تقديم ملف كامل عن الاستشارات التي تلتمسها لجنة التنسيق والتنفيذ، وتمت المصادقة على البيان الختامي⁽⁶⁰⁾ في أجواء من الارتياح وعدم الاطمئنان

60 - لم نتوصل إلى نص البيان المشترك فهل كان سريرا للغاية أم أن الأطراف الثلاثة تعمدت التكتّم عليه خاصة وأنه لم يكن في صالح الوحدة والتضامن المغربي. وقد عرض

لمواقف الحكومتين التونسية والمغربية، لقد بدا تراجعهما عن قرارات طنجة واضحا، ودلت التسويات والمراوغات أن مسالة دعم الجزائر ووحدة المغرب العربي ستظل مجرد شعارات، ولم يكن بمقدور لجنة التنسيق والتنفيذ فضح هذه المواقف فرأت أن تحافظ على علاقاتها السياسية لإظهار وحدة التكتل المغربي في وجه فرنسا وعدم صدم التضامن الشعبي الذي عبر عن آمال واسعة وأمام هذه الحقائق كانت صحافة جبهة التحرير الوطني محرجة بين أن تعلن الحقيقة فتصطدم بالحكومة التونسية وبين أن تخفي الحقيقة وتساهم في مغالطة القواعد النضالية، ورأت أن تأخذ بوساطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وتحدثت عن أجواء المؤتمر بصورة مهذبة، ونبهت إلى بعض المخاطر التي تهدد المغرب العربي.⁽⁶¹⁾

وهكذا يمكن القول أن قرارات مؤتمر طنجة قبرت في المهديّة، وأن السياسة الديغولية التي ذكرنا خطوطها كان لها دور رئيسي في عدم تجسيد تلك القرارات، كما أن نظامي تونس والمغرب اجتهدا في تأويل مقررات طنجة، وتأجيل موضوع الوحدة إلى أجل مسمى، مما يؤكد على تغليب الاهتمامات الوطنية على

المحضر الذي أورده حربي وصحيفة المجاهد خطوطه العامة، أنظر، المجاهد ع (26 جويلية 1958)

61 - محمد المليي : مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 106

حساب مطمح الوحدة، وكان هذا سببا مهما في فشل مشروع الوحدة⁽⁶²⁾ واجمالا يمكن ان نحصر العوامل التي ساهمت في فشل مقررات طنجة في النقاط الآتية :

- اختلاف الأطراف الثلاثة حول مفهوم الوحدة المغربية ففي حين كانت جبهة التحرير الوطني تفسر هذه الوحدة بوحدة العمل لمواجهة العدوان المشترك، كانت تونس والمغرب تعتقد أنه من المستحيل إقامة مؤسسات الوحدة قبل نيل الجزائر لاستقلالها، هذا فضلا عن الاختلافات السياسية والإيديولوجية للأنظمة السياسية في الدول الثلاث .

- الانقسامات والمشاكل التي اعترضت الأحزاب المغربية الثلاثة، خاصة الانقسام الذي عرفه حزب الاستقلال وانشغال قاداته بالهم الوطني، كما أن الخلاف استشرى في مؤسسات جبهة التحرير الوطني خلال عام 1959 .

- استفحال الخلافات بين الأطراف الثلاثة فمنذ جوان 1958 دخلت جبهة التحرير الوطني في خلافات حادة مع تونس التي خرقت مقررات طنجة وأمضت اتفاقية "إيجلي" مع فرنسا، وواجهتها كثير من المشاكل مع المغرب ترجع إلى مسألة الحدود ونشاط الثورة في

62 - انظر، المجاهد ع 41 (1 ماي 1958)، ص.ص، 1. 2 ومحمد مالكي: إشكالية وحدة المغرب العربي. مرجع سابق، ص 295

المغرب ، وتعرضت العلاقات المغربية- التونسية لأزمة حادة بسبب الموقف التونسي من المشكلة الموريطانية.

- عدم وفاء تونس والمغرب بالتزاماتها إزاء مقترحات دعم الثورة الجزائرية مما جعل القادة الجزائريين يشعرون بتخلي نظامي البلدين عن الثورة الجزائرية في هذه المرحلة الحاسمة ويرفعون شعارا بديلا للوحدة أساسه الوحدة الشعبية العملية، الأمر الذي كان يثير تخوف النظامين من تجند شعوب المغرب العربي وراء إيديولوجية جبهة التحرير الجزائرية، التي أصبحت غريبا وليس حليفا.

هذا وقد احتكر كل طرف تفسير عوامل اخفاق مشروع وحدة طنجة. فارجع علال الفاسي ذلك إلى "...الانحراف الذي أصاب الحكومة في أيام عبد الله إبراهيم فيما يخص المغرب، والاختلاف الذي جرى بيننا وبين تونس حول قضية موريطانيا، والاتجاه في السياسة الخارجية"⁽⁶³⁾، وفي مناسبة أخرى أضاف إليها أسبابا عديدة منها حملة بعض الأقطار العربية ضد مؤتمر طنجة، والحركة الانفصالية داخل حزب الاستقلال والخلافات داخل جبهة التحرير الوطني، وعدم نجاح التجربة

63 - علال الفاسي: منهج الاستقلالية، نص التقرير المذهبي الذي قدمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، جانفي 1962، المكتبة الاستقلالية، الرباط، 1963، ص 148.

النيابية في المغرب والجزائر⁽⁶⁴⁾، أما الحزب الدستوري الحاكم في تونس فإنه ربط مسألة الوحدة بمسألة استقلال الجزائر، وأعطى لها الرئيس بورقيبة تصورات ضحلة وغير واضحة مما يؤكد أن الوحدة المغربية أصبحت في نظره مجرد شعارات لخدمة الأهداف القطرية⁽⁶⁵⁾ في حين أن جبهة التحرير الوطني اقتتعت منذ ظهور السياسة الديغولية، وانقلاب حكومتي تونس والمغرب عن قرارات طنجة في المهديّة، أن مؤتمر طنجة كان مجرد مبادرة ظرفية صنعت لحظة حماسية، وأن الأوساط الرسمية لا يمكنها أن تخلص اهتماماتها لخدمة الكفاح الجزائري فضلا عن تجسيد الوحدة وظهر ذلك مبكرا عندما أمضت تونس اتفاقية إيجلي وطالب المغرب بتحديد الحدود، إذ لم يعد هناك حديث عن الوحدة بقدر ما أصبح التركيز مقتصرًا على علاج المشكلات القطرية، وعليه لم يعد هناك من خيار سوى تجنيد القوى الشعبية وراء هذا الطموح الجمعي، وبهذه السياسة حافظت الثورة الجزائرية على تفاعل التضامن الشعبي وراء أهداف طنجة الوحدوية .

64 - علال الفاسي: دائما مع الشعب . التقرير المدهبي الذي قدمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال ، الدار البيضاء نوفمبر 1967 ، مطبعة الرسالة ، الرباط، 1967.ص.ص، 54 - 55 .

65 - انظر عبد القادر لعربي: تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي 1947.1980 ، رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجامعة التونسية ، ص.ص، 263 - 264 .

وهكذا يبدو لنا أن الظروف المحلية والإقليمية هي التي أملت قرارات مؤتمر طنجة، وأن هذه المبادئ والقرارات التاريخية انتعشت لفترة زمنية معينة وكانت تخدم التوجه الثوري لجهة التحرير الوطني، وقد أدت السياسة الديغولية إلى التراجع عن تلك القرارات تحت طائلة التهديد والإغراء، فأصبحت بعدها المطامح القطرية سيدة الموقف في تحديد العلاقات المغربية، وعلى الرغم من أن قرارات طنجة لم تعرف التنفيذ إلا أنها اثرت البعد المغربي للثورة الجزائرية، واصطبغت سياسة تضامنية جديدة مع الجزائر. كما ان جبهة التحرير الوطني لم تفقد الأمل في تكريس التضامن المغربي وخدمة كفاحها التحرري بعد فشل مؤتمر المهديّة، ونجحت في مواجهة التراجع المسجل في توجهات السلطتين التونسية والمغربية، وذلك بالاعتماد أساساً على قوة التضامن الشعبية.